POLICY BRIEF

PB 20 - 80
اكتوبر 2020

المغرب في مواجهة وباء كوفيد - 19 : من الثقة إلى القلق

أمحمد الظريف
دومينيك ڤيو
سعد بدوي

POLICY CENTER FOR THE NEW SOUTH
THINK • STIMULATE • BRIDGE

المغرب في مواجهة وباء كوفيد - 19 : من الثقة إلى القلق

أمحمد الظريف، دومينيك كْيو و سعد بدوي

مقدمة

تتعلق البيانات الواردة في هذا الموجز بتصور المغاربة لوباء كوفيد- 19 والسياسات العمومية الرامية إلى احتوائه. وهي مستمدة من البحث الذي أنجزه المركز على أساس ثلاث موجات من الاستطلاعات التي أنجزت من طرف " إيبسوسIPSOS المغرب» خلال شهر يونيو ويوليوز وشتنبر 2020.

ويندرج هذا التحقيق ضمن برنامج بحث تحت عنوان» المواقف تجاه كوفيد- 19 " الذي تم إنجازه مع مجموعة من الشركاء الأكاديميين الدوليين من بينهم على الخصوص معهد Sciences Po وكلية الأعمال بجامعة هارفارد Harvard Business School وجامعة بوكوني Bocconi [1] ، ويهدف هذا البرنامج إلى مقارنة البيانات التي تم تجميعها في ثمان دول أوروبية وسبع دول إفريقية بما فيها المغرب، بالإضافة إلى البرازيل وكندا والولايات المتحدة وأستراليا ونيوزلندا.[2]

في بداية انتشار الوباء، رحب المغاربة بتدخل جلالة الملك محمد السادس لتعبئة الدولة ضد الوباء. كما اشادوا بالتوجيهات التي قدمها جلالته للحكومة لدعم الفئات الضعيفة من السكان والاقتصاد الوطني والتعليمات التي وجهها للقوات المسلحة الملكية من أجل دعم السلطات الصحية بالمعدات اللوجستية الضرورية.

وقد كشفت موجات الاستطلاع الثلاثة التي أجريت مؤشرات تخص فترة الحجر الصحي الممتدة من يونيو إلى النصف الثاني من شهر شتنبر. وتبين من خلال تحليل هذه الموجات الثلاث أن المغاربة أظهروا في نهاية الحجر الصحي ثقتهم في كيفية تدبير الوباء من طرف مؤسسات الدولة (الشرطة والدرك) والهيئات الطبية (المدنية والعسكرية) وفي السياسات التي نفذت لمواجهته.

أبدى المغاربة كذلك مخاوف محدودة نسبيا بشأن المستقبل الصحي للبلاد، كما أظهروا مخاوف بشأن التداعيات الاقتصادية للوباء. وظلت ثقتهم قوية في المؤسسات، غير أن الشكوك تزايدت حول فعالية السياسة المتبعة خلال الفترة الممتدة من يونيو إلى النصف الثاني من شهر شتنبر، وتزايد القلق على نطاق أوسع إزاء المستقبل الصحي مع مرور الأسابيع. وقد عرفت بلدان أخرى نفس التطور مع تفاقم انتشار الوباء مع ما لذلك من تداعيات صحية واقتصادية ونفسية واجتماعية.

1. بغرض الإطلاع على هذا البرنامج والشركاء الذين يشتغلون فيه أنظر:
https://www.sciencespo.fr/cevipof/fr/content/attitudes-des-citoyens-face-au-covid-19

2. قام كل شريك في هذا البرنامج بطرح نفس الاستبيان في بلده بعد ملاءمته مع الخصوصيات المحلية.

بحث حول المغرب في ثلاث موجات: يونيو ويوليوز وشتنبر 2020

يستند التحقيق إلى تحليل الأجوبة المستخلصة من استطلاع الموجات الثلاث. تمثل العينة التي يتم إعدادها لكل موجة السكان المغاربة الذين تزيد أعمارهم عن 18 عامًا وتتوفر فيها التمثيلية من حيث العمر والجنس والمنطقة الأصلية والمهنة.[3] و قد عُرض الاستبيان للتعبئة عبر الانترنت أو عبر الهاتف. وتتعلق الأسئلة المطروحة بمفهوم الوباء وتداعياته الحالية والمستقبلية والسياسات العمومية المتبعة لمواجهته.[4]

تركز موجات البحث الثلاث على الفترات الرئيسية للوباء في البلاد: فترة نهاية الحجر الصحي (الموجة الاستطلاعية الأولى في يونيو)، وبداية رفع الحجر الصحي (الموجة الاستطلاعية الثانية في يوليوز)، وأخيرا في النصف الثاني من شهر شتنبر (الموجة الاستطلاعية الثالثة) حيث تفاقم الوباء مجددا وبشكل كبير في المغرب.

شهر يونيو (الموجة الاستطلاعية الأولى): ثقة ملحوظة في المؤسسات والمجموعات المنخرطة في مكافحة الوباء

الدرس الرئيسي الذي يُستخلص من الموجة الاستطلاعية الأولى هو الثقة التي عبر عنها المستجوبون قبل انتهاء الحجر الصحي في المؤسسات المشاركة بصفة مباشرة في مكافحة الوباء، وكذا في التدابير التي اتخذتها السلطات لاحتوائه. كما تُظهر مخاوف بشأن المستقبل الاقتصادي ونوع من القلق في هذا السياق الصعب.

تعكس البيانات المستخلصة أولاً وقبل كل شيء وبكل وضوح الثقة في مؤسسات الدولة والطاقم الطبي (المدني والعسكري). وهكذا فإن ٪ 71 من الأشخاص الذين تم استجوابهم صرحوا بأنهم " يثقون تماما " أو " يميلون إلى الثقة " في " الشرطة والدرك " ، و ٪ 86 منهم لهم نفس الرأي حول " الأطباء " و ٪ 91 إزاء " العلماء المختصين ". أما معدل الثقة في " الزعماء التقليديين " أو في المنتخبين مثل رؤساء البلديات فيبلغ على التوالي ٪ 41 و ٪ 47. (الشكل 1).

الشكل 1 : درجة الثقة في المجموعات

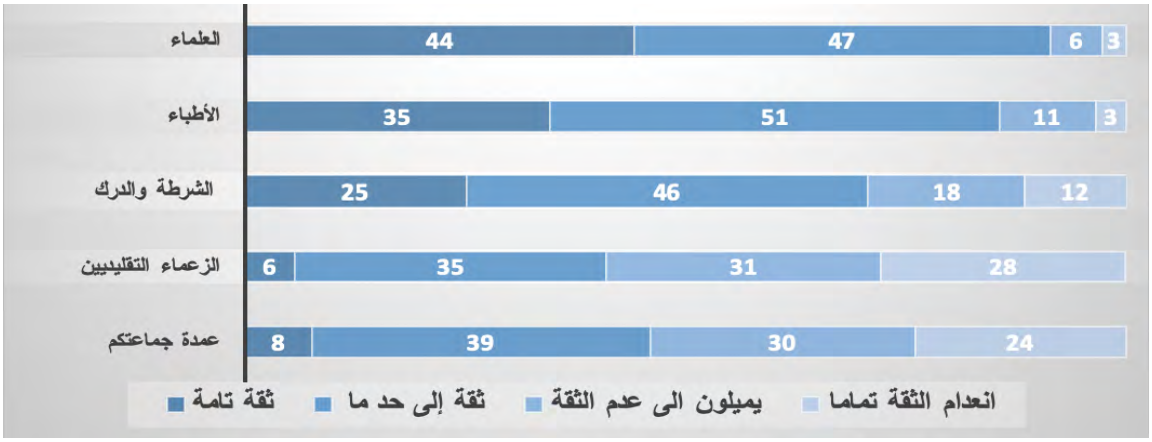

3. بالنسبة للموجتين الأولى والثانية، تم تصحيح العينة لضمان التمثيلية على مستوى المهنة. أما عينة الموجة الثانية فكانت تمثيلية للساكنة بالنظر لهذا المؤشر. تكونت العينتان الأولى والثانية من حوالي 1000 فرد في حين ضمت الثالثة 1500 فرد.

4. توجد كل الأسئلة والأجوبة المستقاة للموجات الثلاثة في ثلاثة وثائق مستقلة على صفحة الويب الخاصة بهذا البحث. وكل البيانات التي سيتم عرضها هنا مستمدة من هذه الوثائق https://www.sciencespo.fr/cevipof/fr/content/attitudes-des-citoyens-face-au-covid-19

يبدو أن الإجراءات التي اتخذتها الحكومة خلال شهر يونيو حظيت بالموافقة بشكل عام من قِبلِ المستجوبين: ٪ 87 منهم أكدوا بأنهم " يؤيدون تماما " ، أو " يميلون إلى تأييد " فرض "الحجر الشامل" ، و٪ 90 " أيدوا إغلاق المدارس والجامعات " ، و ٪ 88 " إغلاق المتاجر غير الضرورية ، و ٪ 92 " منع التنقلات غير الضرورية ". (الشكل 2).

الشكل 2 : رأي حول الحجر الشامل مع منع مغادرة المنزل (إلا لأسباب صحية أو اقتناء مواد غذائية)

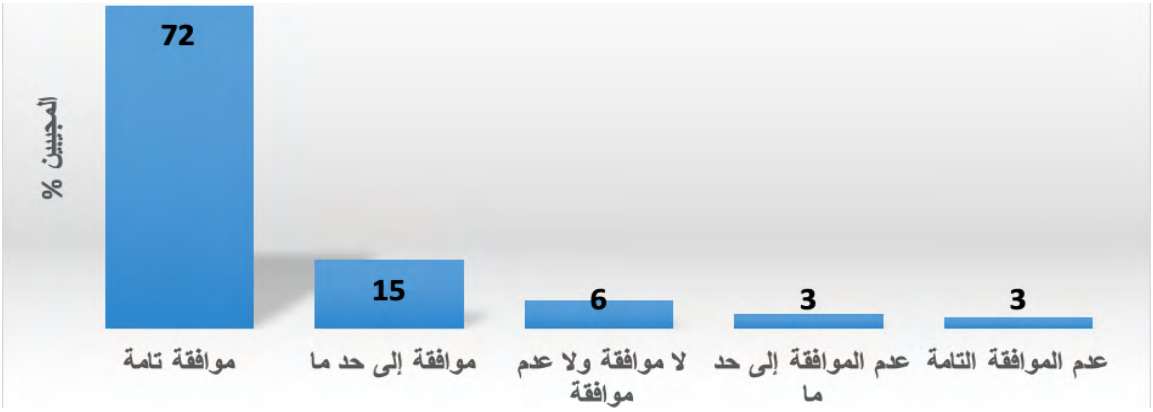

الشكل 2 : رأي حول حظر التجول ومراقبة التنقلات من طرف الشرطة والدرك والجيش

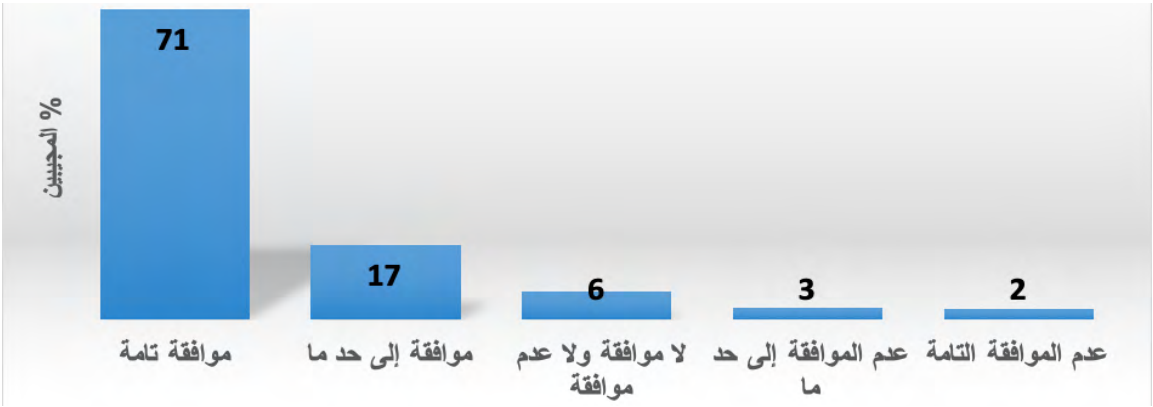

الشكل 2 : رأي حول إغلاق المدارس والجامعات

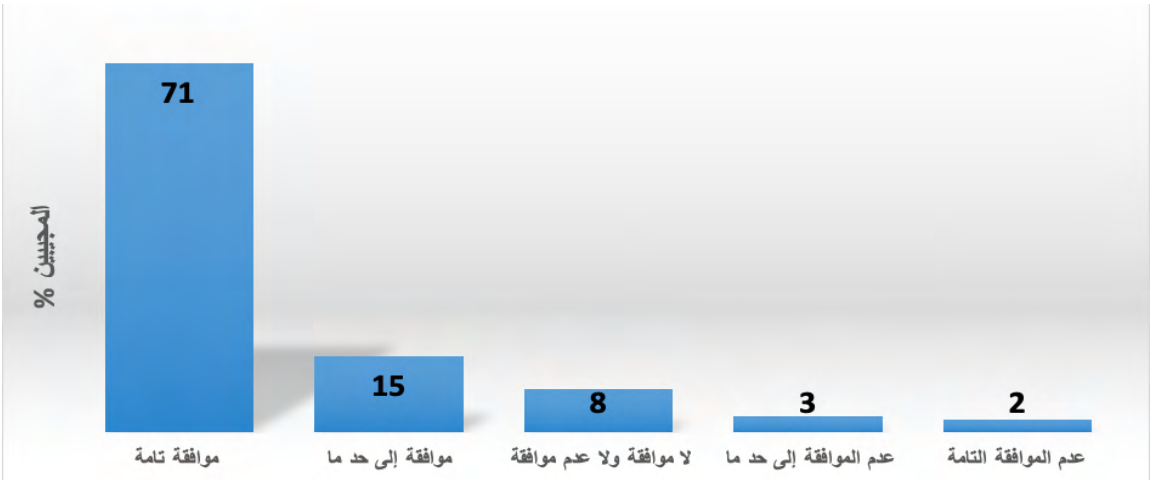

الشكل 2 : رأي حول إغلاق المحلات التجارية غير الضرورية (المقاهي، المحلات غير تلك الخاصة بالمواد الغذائية والصحية)

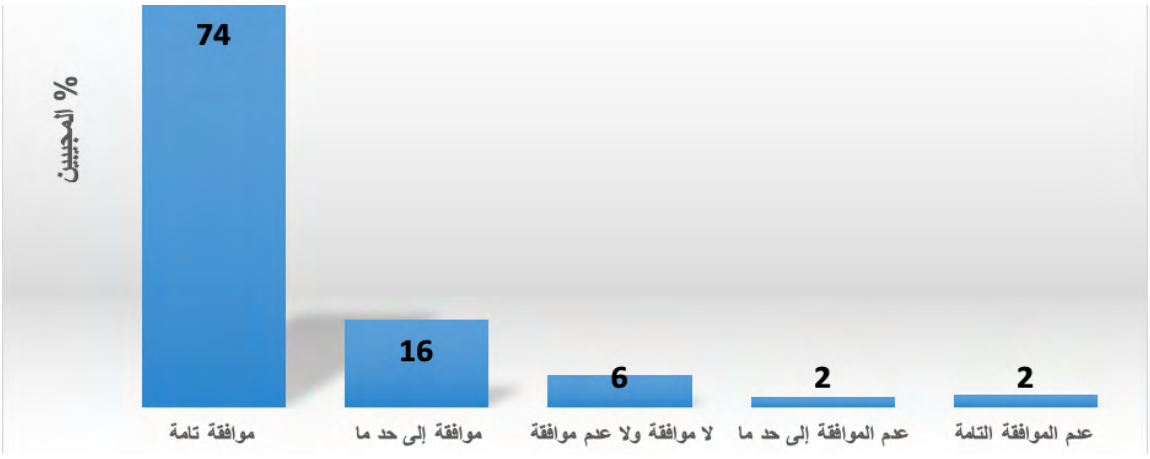

الشكل 2 : رأي حول حظر التنقلات غير الضرورية

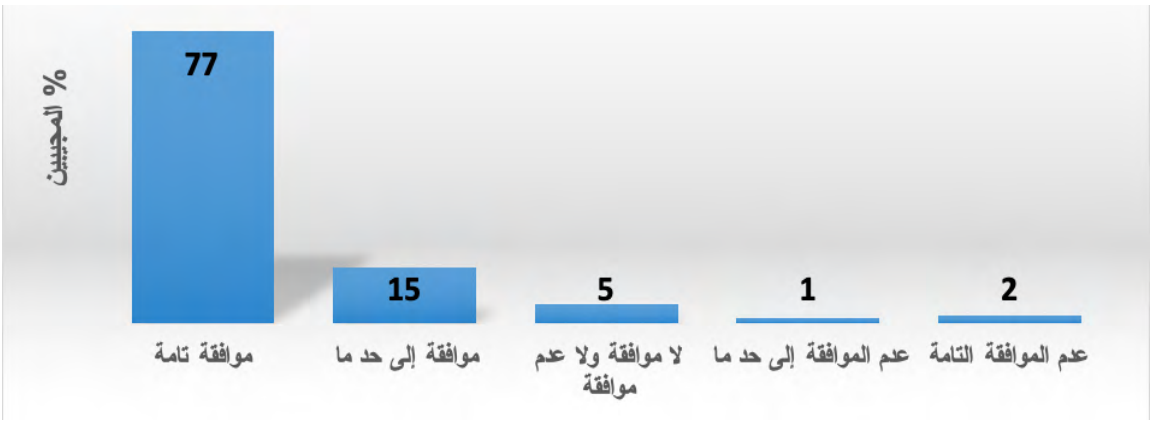

تسير الموافقة على هذه الإجراءات جنبا إلى جنب مع التقييم الايجابي " للإجراءات الحكومية " في تدبير الأزمة الصحية – فقد أكد ٪ 81 ممن شملهم الاستطلاع أنهم " راضون تماما " أو " راضون إلى حد ما " – وبدرجة أقل على " عمل رئيس الحكومة " : وانطلاقا من سلم متدرج لتقييم درجة الرضا من 0 إلى 10 نجد أن ٪ 24 من الأشخاص الذين تم استجوابهم تتراوح درجة رضاهم ما بين 0 و3، و ٪ 43 ما بين 4 و6، و٪ 24 ما بين 7 و 10.

تظهر الإجابات الواردة في الموجة الأولى أيضا قلقا معتدلا نسبيا فيما يتعلق بالوضع الصحي في المستقبل: ٪ 68 من الأشخاص الذين شملهم الاستطلاع يرون يعتبرون أن ليس هناك أي فرصة " أو " فرص طفيفة " لإصابتهم بالمرض يوما ما، في حين يعتقد ٪ 76 منهم بأن تداعيات كوفيد- 19 على الوضع الصحي في المغرب ستكون " خطيرة شيئا ما " أو " لن تكون خطيرة على الإطلاق ". وأخيرا، فإن ٪ 62 ممن شملهم الاستطلاع يرون بأن توقع وفاة 1000 شخص بسبب الوباء في المغرب[5] هو من قبيل التشاؤم.[6]

5. ثم قياس درجة التشاؤم المتعلقة بهذا التوقع بواسطة مقياس متدرج من 0 إلى 10، بمعنى أن 0 تعني التشاؤم الأقصى. وقد تراوحت أجوبة ٪ 62 من المستجوبين إزاء هذا التوقع ما بين 0 و4 من ضمنهم ٪ 35 في مستوى 0. وبتعبير آخر، فإن ٪ 35 يرون بأن ذلك التوقع متشائم جدا أي أنهم يعتبرون بأن مجموع الوفيات بسبب فيروس كورونا في المغرب لن تتجاوز على الإطلاق 1000 حالة.

6. بتاريخ 25 أكتوبر، تم التصريح رسميا بوفاة 3301 شخص بسبب فيروس كورونا في المغرب.

ومن ناحية أخرى، فإن القلق بشأن الوضع الاقتصادي واضح تماما. فإذا بدا بأن التدابير التي اتخذتها الحكومة تحظى عموما بالموافقة من قبل السكان (الشكل 2)، فإن ٪ 36 من الأشخاص المستجوبين يعتبرونها " غير كافية إلى حد ما " أو " غير كافية تماما " على الصعيد الاقتصادي، ويعتقد ٪ 70 من المستجوبين بأن الوباء ستكون له عواقب " خطيرة إلى حد ما " أو " خطيرة جدا " على الاقتصاد في المغرب (الشكل 3). ولعل الوضع المالي للأسر من شأنه ربما أن يفسر هذا القلق: فقد صرح ٪ 40 من الأشخاص المستجوبين أنهم غير قادرين على الإطلاق في الوقت الحالي على تغطية نفقات غير متوقعة تبلغ 2000 درهم. في حين أن ٪ 21 فقط منهم يعتبرون أنهم بالتأكيد أو ربما يمكنهم ذلك[7].

الشكل 3 : تصور لعواقب الوباء على الاقتصاد

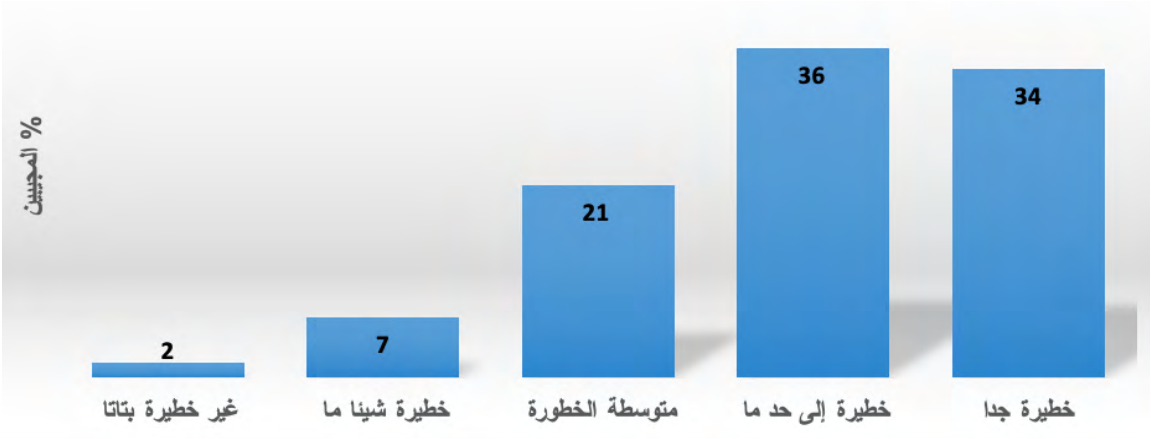

على المستوى النفسي، كشف البحث، أولا وقبل كل شيء، كما عبر عن ذلك من شملهم الاستطلاع أن التقييم العام لنوعية الحياة اليومية، لم يكن سلبياً بشكل جذري خلال الفترة الأخيرة من الحجر الصحي. وفيما يتعلق بدرجة الرضا عن الحياة التي تم قياسها هي الأخرى على مقياس سلم يندرج من 1 إلى 10، فإن ٪ 56 من الأشخاص المستجوبين يقيمونها بين 6 و10. ومع ذلك، ورغم كل شيء، يظهر أن هناك عدم ارتياح ملموس بمجرد الدخول في التفاصيل، فقد أعلن ٪ 67 من الأشخاص المستجوبين بأنهم عاشوا خلال الأسبوعين الماضيين " عدة أيام على الأقل من الاكتئاب أو فقدان الأمل "، و٪ 81 " عدة أيام من تراجع الاهتمام أو المتعة في القيام بأي أنشطة ".

من شهر يونيو إلى النصف الثاني من شهر شتنبر: تزايد القلق وانعدام الثقة بشكل مختلف حسب المؤسسات والمجالات المعنية

ابتداء من شهر يوليوز، تزايد عدد حالات الإصابة والوفيات بسبب فيروس كوفيد- 19 في المغرب. وفي اقتران بهذا التطور، تظهر موجة الاستطلاع الثانية، بل والثالثة بشكل كبير، أن هناك تراجع في كل مؤشرات الثقة تقابله زيادة في قلق السكان المستجوبين. غير أن هذا التطور يختلف من حيث الحجم حسب المؤسسات والمجموعات والمجالات المعنية.

وعلى الرغم من تراجع الثقة في مؤسسات الدولة السيادية- الشرطة والدرك- والهيئة الطبية (المدنية والعسكرية) والعلماء المختصين، إلا أن هذه الثقة ظلت مع ذلك في مستوى عال: ٪ 68 من الأشخاص المستجوبين أفادوا بإنهم " يثقون بالأحرى " أو "يثقون تماما " في الشرطة والدرك (٪ 71 في يونيو)، ٪ 79 في الأطباء (٪ 86 في يونيو)، ٪ 85 في العلماء المختصين (٪ 91 في يونيو). ويشمل الانخفاض أيضا الزعماء التقليديين (٪ -3 مقارنة بشهر يونيو، لتبلغ مستوى ٪ 38 من المستجوبين

7. انطلاقا من مقياس يتدرج من 0 إلى 10، فإن ٪21 من المستجوبين تندرج إجاباتهم ما بين 10 و 7 (مع إدخال هذه الأخيرة).

الذين أفادوا بأنهم "واثقون إلى حد ما " أو "واثقون تماما»)، وبشكل أكثر وضوحا، بالنسبة لرؤساء البلديات (٪ -12 مقارنة بشهر يونيو) حيث وصلت النسبة ٪ 34 ممن أفادو بأنهم " واثقون نوعا ما " أو " واثقون تماما " في هذه الفئة من المسؤولين.

الشكل 4 : درجة الثقة في المجموعات: نسبة الأشخاص الذين أجابوا " ثقة تامة " أو " ثقة إلى حد ما " (التطور الحاصل من الموجة الأولى إلى الثالثة)

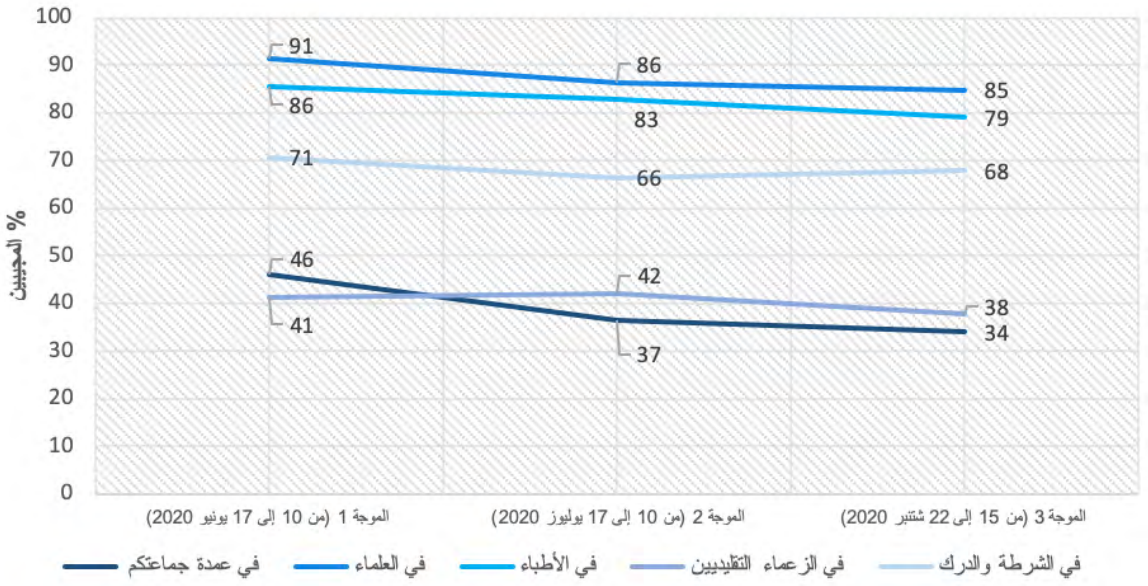

يبدو أن الإجراءات التي اتخذتها الحكومة بعد الحجر الصحي والرامية إلى تخفيف القبضة على القيود المفروضة على المدارس والجامعات والتجارة والتنقلات تتماشى والتطور الذي عرفته رغبات السكان بشأن هذه القضايا: فعلى سبيل المثال، ٪ 90 من الأشخاص المستجوبين خلال شهر يونيو يؤيدون بشدة أو إلى حد ما إغلاق المدارس والجامعات، بينما نجد هذه النسبة تراجعت لتصبح فقط ٪ 55 في نهاية شهر شتنبر.

ومع ذلك، فقد تراجع التقييم العام " لتدبير الحكومة للوباء ". ففي شهر يونيو عبر ٪ 81 من الأشخاص المستجوبين عن " رضاهم التام " أو " رضاهم إلى حد ما ". أما في شهر شتنبر فإن النسبة تراجعت إلى ٪ 40 (الشكل 5). ومن بين غير الراضين: ٪ 29 أفادوا بأنهم " غير راضون على الإطلاق ".

وينطبق نفس الشيء على تقييم " عمل رئيس الحكومة ". ففي يونيو أبدى ٪ 47 ممن شملهم الاستطلاع تقييما إيجابيا أو إيجابيا إلى حد ما[8]. وفي شهر شتنبر تراجعت النسبة إلى ٪ 32 (الشكل 5). بينما أظهر ٪ 43 ممن شملهم الاستطلاع درجة عالية من عدم الرضا.[9]

8. تم تقييم " عمل رئيس الحكومة " بناء على الأجوبة عن سؤال يستند إلى مقياس للرضا يتدرج من 0 إلى 10.
9. ٪ 43 من المستجوبين تراوحت درجة رضاهم ما بين 0 و2 (مع إدخال هذه الأخيرة) إزاء عمل رئيس الحكومة على مقياس يتدرج من 0 إلى 10.

الشكل 5 : درجة الرضا إزاء تدبير الجائحة من طرف الحكومة وإزاء العمل الذي قام به رئيس الحكومة (التطور الحاصل من الموجة الأولى إلى الثالثة)

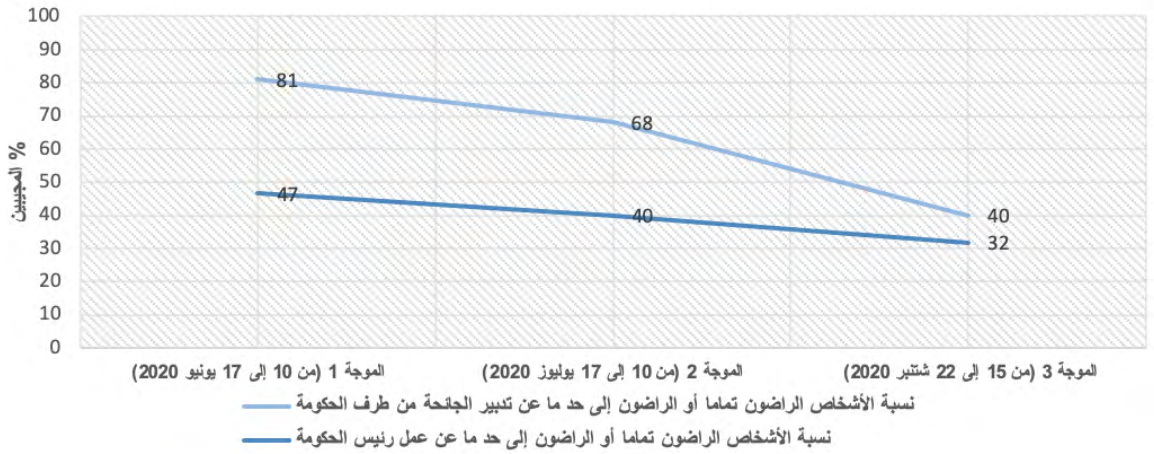

انخفضت نسبة الأشخاص الذين يعتبرون أنهم "ليس لديهم فرصة» أو "فرصة متوسطة» للإصابة بالمرض بين يونيو وسبتمبر من ٪68 إلى ٪55. وفي نهاية شتنبر، اعتبر ٪ 77 ممن شملهم الاستطلاع أن عواقب الوباء كانت " خطيرة إلى حد ما " أو " خطيرة للغاية "، مقابل ٪ 24 في يونيو (الشكل 6). وفي غضون ذلك، يرى ٪ 37 من الأشخاص أن توقع وفاة 1000 حالة بسبب الوباء في المغرب رأي متشائم،[10] مقابل ٪ 62 في شهر يونيو.[11]

الشكل 6 : تصور عواقب الجائحة على الاقتصاد والصحة: نسبة الأشخاص الذين أجابوا " خطيرة جدا " أو خطيرة إلى حد ما " (التطور الحاصل من الموجة الأولى إلى الثالثة)

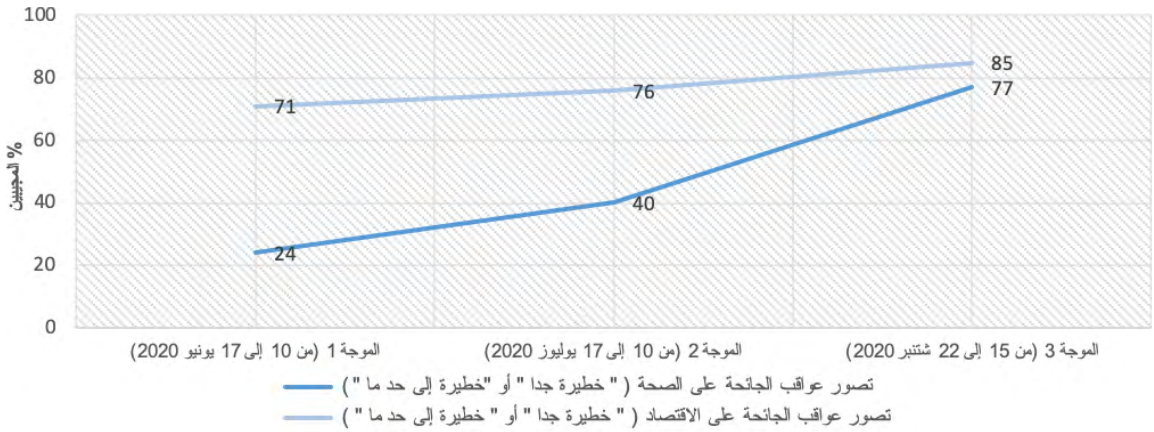

تزايد القلق بشأن الوضع الاقتصادي أيضا منذ شهر يونيو. ٪ 85 ممن شملهم الاستطلاع اعتبروا في شهر شتنبر أن للوباء " تداعيات خطيرة إلى حد ما " أو " خطيرة للغاية " على الاقتصاد المغربي مقابل ٪ 71 في يونيو (الشكل 6). وأخيرا، فإن ٪ 39 من الأشخاص المستجوبين عبروا عن عدم قدرتهم تماما في الوقت الحالي على تغطية نفقات غير متوقعة تناهز 2000 درهم، وهي نسبة قريبة جدا

10. كما تمت الإشارة أعلاه، تم الإعلان رسميا عن وفاة 3301 شخصا بسبب فيروس كورونا في المغرب بتاريخ 25 أكتوبر.

11. تم قياس درجة التشاؤم بخصوص هذا التوقع بمقياس يتدرج من 0 إلى 10 على أساس أن 0 تعني أقصى التشاؤم. وقد تراوحت ٪ 37 من الإجابات ما بين 0 و4 بخصوص هذا التوقع بما فيهم ٪ 18 اختاروا 0. وبعبارة أخرى فإن ٪ 18 من المستجوبين يرون بأن من التشاؤم جدا التوقع بذلك لاعتقادهم أن عدد الوفيات بسبب فيروس كورونا في المغرب سيكون بالتأكيد أقل من 1000 حالة.

من تلك المسجلة في شهر يونيو. ويعتقد ٪ 21 فقط ممن شملهم الاستطلاع أنهم يستطيعون ذلك على وجه اليقين أو الأرجح.[12]

ومن الناحية النفسية، فقد تدهور الوضع أيضا. وهكذا ففيما يتعلق بدرجة الرضا عن الحياة المعاشة بناءاً على مقياس يتدرج من 1 إلى 10، فإن ٪ 49 من المستجوبين صنفوها ما بين 6 و10، مقابل ٪ 56 في شهر يونيو.

يظل تواتر مظاهر الانزعاج ثابتا إلى حد ما بين موجتي الاستطلاع الأولى والثالثة. وهكذا أعلن ٪ 70 من المستجوبين أنهم عانوا " على الأقل عدة أيام من الإحباط أو الاكتئاب أو فقدان الأمل خلال الأسبوعين الماضيين " في شهر شتنبر، مقابل ٪ 67 في شهر يونيو. أما " الانخفاض الملحوظ في الاهتمام أو الاستمتاع بالأنشطة خلال الأسبوعين الماضيين»، فقد انتقل من ٪ 81 في شهر يونيو إلى ٪ 80 في شهر شتنبر. ويعكس هذا التراجع شكلا من أشكال التراجع العام في الشعور بالراحة لديهم.

خلاصة

تشير مجموع موجات الاستطلاع الثلاثة إلى أن الثقة التي ظهرت إزاء الحكومة والمنتخبين والتدابير التي اتخذوها لمكافحة الوباء قد عرفت تراجعا في المغرب ما بين شهري يونيو وشتنبر. وفي المقابل، ازدادت المخاوف بشأن الوضع الصحي والاقتصادي للبلاد. وكما هو الحال في العديد من البلدان، يبدو أن هذا التطور مرتبط ارتباطا وثيقا بتطور الوباء. وفعلا، فإن حالات الإصابة بفيروس كوفيد- 19 والوفيات ارتفعت بشكل حاد في المغرب خلال شهري غشت وشتنبر.

ورغماً عن تطور الوباء والعواقب الناجمة عنه، فإن الساكنة المغربية على ما يبدو، حافظوا على ثقتهم في مؤسسات الدولة والهيئة الطبية على حد سواء.

12. انطلاقا من مقياس يندرج من 1 إلى 10، فإن ٪ 21 من الأجوبة عن هذا السؤال صنفت ما بين 10 و7 (مع إدخال هذه الأخيرة).

أمحمد الظريف

السيد أمحمد الظريف باحث بارز في مركز السياسات من اجل الجنوب الجديد. شغل عدة مناصب ذات مسؤولية منها: رئيس ديوان وزارة الداخلية، والي مدير الوكالة الحضرية للدار البيضاء، ومدير عام للأمن الوطني، ومدير عام لتخطيط المدن والتخطيط الإقليمي. والي - مدير عام الشؤون الداخلية ووالي فاس والدار البيضاء والعيون. إضافة إلى ذلك، نشر أمحمد الظريف كتابًا عن التحضر في المغرب بالإضافة إلى دراسات متعددة حول اللامركزية والجهوية وتقييم السياسات العامة. حاصل على دكتوراه في القانون العام من جامعة غرونوبل ودبلوم من المدرسة الوطنية للإدارة العامة ودبلوم دراسات عليا في القانون الخاص.

دومينيك كْيو Dominique Guillo

دومينيك كْيو أستاذ العلوم السلوكية والاجتماعية في كلية الحكامة والاقتصاد والعلوم الاجتماعية بجامعة محمد السادس التطبيقية، حيث يدير المركز الأفريقي لعلم الاجتماع السلوكي. طالب سابق في المدرسة العليا نورمال دو كاشان (باريس ساكلاي) (l'Ecole Normale Supérieure de Cachan (Paris-Saclay)، مشارك في الاقتصاد والعلوم الاجتماعية، حاصل على درجة الدكتوراه من جامعة باريس السوربون، وهو أيضًا مدير الأبحاث في المركز الوطني للبحث العلمي. نشر العديد من الكتب حول طرق ربط علم السلوك بالعلوم الاجتماعية.

سعد بدوي

سعد بدوي مختص بارز في علم البيانات في مركز سياسات من اجل الجنوب الجديد. وهو حاصل على درجة الدكتوراه في علوم البيانات التطبيقية والرياضيات المالية من إمبريال كوليدج لندن حيث نشر مقالاته في المجلاّت الأكاديمية الرائدة. لديه خبرة تزيد عن 12 عامًا اكتسبها في العمل على مجموعة متنوعة من المشكلات التحليلية في الأوساط الأكاديمية والصناعية.

مركز السياسات من أجل الجنوب الجديد

يعتبر "مركز السياسات من أجل الجنوب الجديد "مركزا مغربيا للدراسات، مهمته الإسهام في تطوير السياسات العمومية الاقتصادية منها والاجتماعية والدولية التي تواجه المغرب وباقي الدول الإفريقية بصفتها جزأ لا يتجزأ من الجنوب الشامل. وعلى هذا الأساس يعمل المركز على تطوير مفهوم "جنوب جديد" منفتح ومسؤول ومبادر؛ جنوب يصوغ سرديته الخاصة، ويبلور تصوراته ومنظوره لحوض المتوسط والجنوب الأطلسي، في إطار خال من أي مركب تجاه باقي العالم.

كما يهدف المركز، من خلال أعماله، إلى مواكبة السياسات العمومية في إفريقيا، معتمدا في ذلك على خبراء دول الجنوب وتصوراتهم للتطورات الجيوسياسية التي تهم منطقتهم. ويتمثل هذا التموقع، القائم على تطوير الحوار والشراكات المختلفة، في تثمين الخبرة الإفريقية الكافلة بالإسهام في تشخيص للتحديات المطروحة وإيجاد السبل الناجعة لمعالجتها.

الآراء الواردة في هذا المنشور هي آراء الكاتب.

مركز السياسات من أجل الجنوب الجديد

POLICY CENTER FOR THE NEW SOUTH
THINK • STIMULATE • BRIDGE

العنوان : مجمع سان سيتي ، المبنى C
شارع البرتقال، حي الرياض، الرباط، المغرب.
البريد الإلكتروني : contact@policycenter.ma
الهاتف : 212+ 5 37 54 04 04 الفاكس : 212+ 5 37 71 31 54
الموقع الإلكتروني : www.policycenter.ma

لمتابعتنا على مواقع التواصل الاجتماعي: